

دعوة شباب الدول العربية للعمل من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

التقينا نحن، شباب وشابات من المنطقة العربية، في بيروت في الفترة ما بين 28 و31 مارس 2019 خلال ورشة عمل إقليمية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، نظمها المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الإقليمي في الدول العربية بدعم من حكومة اليابان.

للسلوكيات الاجتماعية السليمة على المستويين المجتمعي والفردى لمنع العنف ضد المرأة والفتاة؛ وتمكين النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف من الوصول للخدمات الأساسية ذات الجودة وضمان انها مقبولة وممتاحة وفي متناول الجميع ومناسبة للتعافي من العنف؛ من شأنه القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

7. ندعو الحكومات إلى تنفيذ التزاماتها والاعتراف بالدور القوي للشباب في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وبناء مجتمعات قوية.

8. ندعو جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات إلى النظر للوضع الهش للعديد من النساء والفتيات في المنطقة العربية بما فيهن السكان الأصليين واللادجات والمهاجرات وطالبات اللجوء وذوات الإعاقات والنازحات داخل ياً والأقليات.

9. نؤكد على دور التكنولوجيا والابتكار في تعبئة مختلف الطبقات والمجموعات في المجتمع بشكل أكبر والتعهد بتعزيز الابتكار التكنولوجي كعنصر أساسي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة العربية.

10. نؤكد على أن الأطر التشريعية الحديثة والشاملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي والفتيات العمرية لها تأثير واضح في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

11. كما نؤكد على أهمية رفع أصوات المجتمع المدني ومنظمات الشباب ومساءلة الحكومات عن تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان والخطط الوطنية والأهداف والغايات المعلنة المتعلقة بالتصدي للوصمة الاجتماعية وقبول العنف ضد المرأة والفتاة.

1. نعرف العنف ضد المرأة على أنه "أي عمل من أعمال العنف على أساس النوع الاجتماعي ينتج عنه أو يحتمل أن يتسبب في ضرر أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي للحريات، سواء كانت تحدث في الحياة العامة أو الخاصة"؛ على النحو المحدد في إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993.

2. التقينا في وقت فيه العنف ضد النساء والفتيات واسع الانتشار ومقبول في المنطقة على الرغم من كونه انتهاكاً كبيراً لحقوق الإنسان.

3. نؤكد من جديد كشباب من المنطقة العربية على مركزية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحقوق والحريات الأساسية.

4. نذكر بجميع الالتزامات الدولية الخاصة بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) وإتفاقية حقوق الطفل (CRC) ومنهاج عمل بيجين والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 للتنمية المستدامة.

5. ندعو بالإجماع إلى حياة خالية من العنف لجميع النساء والفتيات في المنطقة العربية.

6. نؤكد على أن وجود بيئة تشريعية وسياسية تتماشى مع المعايير الدولية، بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وغيره من أشكال التمييز، وترجمتها إلى سياسات؛ والعمل على الترويج



الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / عماد كريم

نحن، شباب المنطقة العربية، نضم صوتنا مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الدول العربية للتأكيد على أهمية ومحورية دورنا في تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وبدورنا ندعو الحكومات وصانعي القرار المعنيين الي:

19. وضع المساواة بين الجنسين وضرورة القضاء على العنف ضد النساء والفتيات كأولوية وطنية في المنطقة العربية.
20. التأكيد على أن الشباب، كونهم الفئة الأكبر سكانياً، هم وكلاء التغيير الإيجابي في المواقف والسلوكيات التي تتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة في الدول العربية. من خلال المشاركة الفعالة، نحن كشباب مُمكّنون للعب دور حيوي في مجتمعاتنا لفرض التغييرات الإيجابية والقضاء على المعايير الاجتماعية السلبية. كما نؤكد أنه لا يوجد أي مبرر لتقبل أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.
21. التأكيد على أهمية تعبئة القيادات الحكومية ودعاة الدين لإصلاح المناهج والنظم والمؤسسات التعليمية وإعادة تعريفها، بما يشمل الخطاب الديني من أجل تعزيز بيئة تشجع على المساواة بين الجنسين وترفض جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.
22. إشراك الرجال والفتيان إشراكاً كاملاً في الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات المبنية على الاحترام المتبادل والمساواة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات.



الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / عماد كريم

12. ضرورة تسهيل عملية إشراك مختلف أصحاب المصلحة في التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة، وبالتالي، تطوير أدلة وقواعد بيانات شاملة لوجهات النظر والآراء المختلفة.
13. تكريس جهود بناءة في الوقت المناسب من قبل مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي لفهم ومعالجة قضايا العنف ضد المرأة والفتاة. كما ندعو الحكومات وأصحاب المصلحة لتكريس الوقت والموارد اللازمة لإجراء الدراسات السياقية وتوفير دليل للخدمات المتاحة وإجراء دراسات تحليلية للواقع على المستوى الوطني تراعي خصوصية كل بلد في منطقة الدول العربية، حيث لا يوجد حل واحد يناسب الجميع.
14. تطوير دراسة شاملة لمنطقة الدول العربية للتحقيق بشكل أكبر في نطاق الحلول والأسباب الكامنة واتساع وتنوع التأثير والآستجابات الممكنة والتي من الممكن تطويرها وتنفيذها للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية.
15. بدء حوار بمشاركة فاعلة من الناشطين والناشطات الشباب والمنظمات وأصحاب المصلحة حول الضرورة الملحة لوجود حلول مبتكرة مستوحاة من مشاركة الشباب والشابات للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة على جميع الأصعدة وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمبادرات التي يقودها الشباب والشابات على جميع المستويات.
16. كما ندعو الحكومات وصانعي القرار إلى سن إصلاحات قانونية تتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات وأليات المهمشة.
17. سن سياسات فعالة توفر الحماية للنساء والفتيات في الحيزين العام والخاص، بما في ذلك المساحات الرقمية والانترنت.
18. تنفيذ استراتيجيات تضمن حماية وسلامة المناصرات والمناصرين للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. كما نؤكد على أن العنف ضد المناصرات والمناصرين لقضية القضاء على العنف ضد النساء والفتيات غير مقبول بكافة أشكاله، ونوسع الدعوة لتشمل المجتمعات المدنية الوطنية والمجتمع الدولي.



الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / عماد كريم

24. مواهبة تعليم وتدريب مقدمي الخدمات على الصعيدين الوطني والإقليمي مع أنظمة العدالة والشريعة والنظم الصحية واحتياجات النساء والفتيات. حيث يجب أن تقوم أنظمة التعليم بتدريب مقدمي الخدمات على الانتقال من العمل بشكل مفتت إلى العمل عبر القطاعات والمهن، ومبني على أسس العمل الجماعي وحيث تقع الناجيات من العنف في مركز برامج التعليم والتدريب.

25. التعهد بتوفير معلومات كافية عن جميع الخدمات والقنوات المتاحة والتأكد من إطلاع جميع النساء والفتيات على الخدمات المقدمة للناجيات قبل ارتكاب أعمال العنف وأثناءها وبعدها.



الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / عماد كريم

23. تنفيذ وتحديد أنظمة تقديم الخدمات التي تضمن توفير خدمات شاملة ومتاحة ومقبولة وذات جودة للنساء والفتيات الناجيات من العنف وضمان تقديمها في الوقت المناسب، ويوفر وصولاً عادلاً إلى الخدمات في كل من المجتمعات الحضرية والريفية.

